دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد

أ.مهدي نزيه أ.د.بن بريكة عبد الوهاب
جامعة بسكرة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مساهمة المجتمع المدني في سياسة التنمية المحلية من خلال مبادئ الحكم الراشد باعتبار أن هذا الأخير يعتمد على ثلاث فواعل أساسية ممثلة في الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ،من خلال الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني في التنمية المحلية وماهي الشروط الأساسية لتفعيل هذا الدور.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية ، الحكم الراشد، المجتمع المدني

Cet article tente de mettre en évidence la contribution de la société civile à la politique de développement local à travers les principes de la bonne gouvernance, Comme ce dernier dépend de trois facteurs fondamentaux représentés dans l'Etat, le secteur privé, la société civile, à travers les rôles assignés à la société civile dans le développement local et quelles sont les conditions préalables à l'activation de ce rôle.

Mots-clés: développement local, gouvernance, société civile

المقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، باعتباره يساهم في تحقيق مكاسب النمو الاقتصادي من جهة كما أنه يؤسس لقاعدة متينة لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى .

وتعتبر التنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

يتفق المهتمون بحقل الإدارة العمومية بأن التطبيق الفعال لمبادئ الحكم الراشد يساهم إلى حد كبير في رفع الأداء الحكومي من خلال المبادئ التي ينادي بها،حيث يعتبر واحدا من أهم ركائز تحقيق التنمية عى المستوى الكلي أو على المستوى المحلي خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت بحاجة ماسة إلى إحداث إصلاحات في بنيتها السياسية ، الاقتصادية والإدارية. حيث يرتكز هذا المفهوم على ثلاث فواعل أساسية ممثلة في الحكومة ،القطاع الخاص والمجتمع الدني تساهم متفاعلة في تلبية حاجات المجتمع المختلفة ، وبالتالي تلافت النظرة القائلة بتحمل الدولة وحدها لهذه المهمة .

الاشكالية:كيف يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد؟

أولا: مفهوم التنمية المحلية

لقد ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو إلى غاية السبعينات لكن تبين أن التخلف لا يرجع إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع لعوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم إلى الجانب الثقافي.

1-تعريف التنمية المحلية:

قبل التطرق لتعريف التنمية المحلية فلابأس من الإشارة إلى تعريف التنمية عموما، حيث نجد العديد من التعريفات والتي تختلف باختلاف سياقها التاريخي وكذلك بالتوجه الأيديولوجي للباحثين والمفكرين.

فالتنمية لغة من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضع إلى موضع آخر ، و في المال تعني زاد وكثر [1]، و في الإنجليزية يأتي المصطلح(development)من الفعل(to develop) بمعنى يوسع ،يوضح، يظهر، يكشف عن، ينمي ، يبسط تدريجيا ، يكسب تدريجيا ، يتجلى ، ينشئ .

فاصطلاح التنمية يعني لغويا التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء أو الازدياد التدريجي[2]، أما اصطلاحا فيشير في إلى " الإنتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها ا لمجتمع"[3] .

أما فيما يتعلق بالتنمية المحلية فقد عرفته الأمم المتحدة عام " التنمية " بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع" [4]

إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليه البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها: "عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان"وفي نفس المقال يورد الكاتب تعريفا آخر ينسبه إلى كتاب آخرون في التنمية الريفية على أنها ": عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة الريفية بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجتمع، أي إحداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي، بحيث تتغير نظرة المرء نحو ذاته ووطنه" ، ولهذه الغاية يجري التركيز على الإنسان على أنه الغاية النهائية للتنمية وعلى الروح الجماعية والاعتماد على النفس، بمعنى الإبداع الذاتي في فنون الإنتاج الريفي والابتعاد عن التقليد، مع التركيز على ديمقراطية المشاركة بمعنى حكم الأفراد أنفسهم بأنفسهم ولأنفسهم[5].

كما تعرف كذلك بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا ، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة "[6].

ولعل من الواضح أن هذا المفهوم للتنمية المحلية يركز على عنصرين أساسيين،أولهما:يتعلق بالمشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية،ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية.

2- خصائص التنمية المحلية:انطلاقا من المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية يمكن استنتاج الخصائص المتعلقة بها ،حيث تتمثل فيما يلي:

-أن التنمية المحلية عملية متواصلة وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة المحلية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

-التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إراية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل،وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

-إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية ،هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهـــذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

-إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أوحل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل ،أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا.

3- أهمية التنمية المحلية

تكتسي التنمية المحلية " أهمية " بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية هـــذه الأخيرة التي تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب نوعا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامـــة للتنميـــة الشـــاملة للمجتمع ككل خاصة إذا كان هذا المجتمع يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة.

إن أهمية التنمية المحلية نابعة في الأصل من تميز المجتمع المحلي لكيان اجتماعي يمكن المراهنة عليه للعبور إلى التنمية الشاملة أو الوطنية ، فتنمية المجتمع المحلي تساعد في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافيا ووظيفيـــا ، وعلـــى مختلـــف المستويات يعتبر المجتمع المحلي جسرا في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية.[7]

وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات النامية لمحاربة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعويض فكرة التخلف، وهي إذا كانت تمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة إلا أنهـــا تحضـــى بـــالقبول في كافـــة المجتمعات، كما يمكن النظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية دراسة تجريبية للأحوال المجتمعية، بحيث تساهم هذه الدراسة في التعرف على جوانب المجتمع المحلي ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشـــكلات فمـــن خلال نتائجها نستطيع إثراء التصورات الوطنية عند التخطيط للتنمية الشاملة، هذه الأخيرة التي تعتبر الوسيلة الفعالة لبلوغ تنمية المجتمع المحلي.

4-مقومات التنمية المحلية: للوصول إلى التنمية المحلية فلابد من توافر مجموعة من المقومات المتمثلة في :

4-1- المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للموطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلمـــا ز ادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية،كما أن تسيير هذه المـــوارد يتطلـــب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كـــذا الرقابـــة الماليـــة المستمرة [8].

4-2 - المقومات البشرية :

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية .فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ،كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب .حيـــث أن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين :

- الأولى : هي أنه غاية التنمية ، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان .

- الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية .

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية ،وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرا ت ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية ، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية،هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور و هي:

- الرعاية الاجتماعية : و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرا رية الحياة ، و تتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف .

- التأهيل الفني : يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفرا د من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب ، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري .

- المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد ، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا و غاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي[9] .

4-3- المقومات التنظيمية :

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرا فق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية .و تعرف الإدارة المحلية بأنها:

" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارا ت إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين " [10]. كما تعرف بأنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرا را ت إدارية في بعض المجالات"[11].

ومن خلال استقراء ماسبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية :

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح المركزية .
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح .
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات .

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما: [12]

- مبدأ الديمقراطية : ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة ، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر اعلى الديمقراطية.

- مبدأ اللامركزية : أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية .

و عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب و منها : [13]

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات ت المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة .

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق .

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل .

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار .

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات ت .

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية .

5-أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية: [14]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها ، و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة ، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .

- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبلاة إلى حالة المشاركة الفاعلة .

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و إنجازها .

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع .

- تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة .

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع ، و الاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها .

- جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

5- القواعد الاساسية للتنمية المحلية

5- 1-القواعد الأساسية للتنمية المحلية

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصودة الوجهة ومخطط الخطى، أي أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا... ولهذا نجدها تقوم على أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة والمجربة،ومن هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب رأي الباحثين في هذا المجال، كما يلي:

5-1-1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي:

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك.فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية، يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة، التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات[15] ،كما أن مشاركة هؤلاء الأفرا د في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات، التي تعمل على تنمية مجتمعهم فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي، مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.[16] وهكذا نجد أن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية في المجتمع، للقضاء على ضعف استجابة الأفراد لمشروعات التنمية المحلية، خاصة في المجتمعات التقليدية التي يشكل فيها جمود التراكيب الاجتماعية والاقتصادية من خلال القيم والتقاليد الراسخة في هذه المجتمعات، أهم عائق أمام التجديدات والمشروعات التنموية القائمة في المجتمع.

5-1-2-توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية.[17]

فإحساس الأفراد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع، هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحلي، من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية ومبدءا جوهريا في أي عملية أساسية تنموية في المجتمع.

5-1-3- تكامل المشاريع والخطط التنموية:

يعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشاريع والخطط، على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعية بطبعها متداخلة وتؤثر بعضها على بعض[18].

كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج، يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ويقضي على العديد من العوائق، خاصة تلك الغير متوقع منها وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشاريع والخطط، تشكل مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية سواء تصوار أو تنفيذا.

5-1-4-الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي،حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع[19]، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية، التي تحدث التغير الحضاري المقصود، من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التجديدات، التي أدخلت من خلال استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع.

6-توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع:

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشاريع التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية[20]، فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

7- التقويم:

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى لتغير، الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية[21].

فالتقويم يعتر بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية، التي تمكن القائمين عليهامن معرفة الصورة الحقيقية من جرا ء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها بعد ذلك.

ثانيا:نظرة الحكم الراشد للمجتمع المدني:

1- تعريف المجتمع المدني

-تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية: تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسيةsociété civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها و "société" كلمة لاتينية تعني مجتمع أما "civil" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني"civis" وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة"civilisation " كما هو شائع[22].

وما يلاحظ هو أن كلمة "civis " في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدنية أو المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[23].

كما يقصد باللفظ" مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل أيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية وفقط[24].

وبين معنى الكلمتين في اللغتين العربية واللاتينية اختلاف جذري كون المصطلح نابع من بيئة هذه الأخيرة مما يطرح إشكالية تعبير المصطلح عن محتواه في اللغة العربية، وهذه إشكالية تعاني منها أغلب المصطلحات والأفكار المستوردة.

التعريف الاصطلاحي :

يجمع الكثير من المفكرين "على أن المجتمع المدني هو" مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة،لتحقيق أغراض متعددة منها،أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و القومي،ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في الاتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة،ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[25].

2-خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها" صموئيل هانتغتون" Samuel huntington والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر ، في المجتمع المدني وهي:[26]

2-1- القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2-2- الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية :أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية و أهداف المسيطر.

2-3- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

2-4- التجانس في مقابل الإنقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

3- مفهوم الحكم الراشد

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد مؤخرا في الخطابات السياسية، وأصبح التعبير عنه كشرط جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطوارت الحاصلة على مستوى النظام الدولي .

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح (الحكومة) ليستعمل سنة 1679 ، في نطاق واسع معبر ا عن "تكاليف التسيير"، ثم كمصطلح قانون في سنة 1987 ، وبناء على هذا الأساس ليس هناك شك في الأصل الفرنسي للكلمة.

1-تعريف الحكم الراشد: لم تسفر الجهود المختلفة عن الاتفاق حول تعريف محدد ودقيق للحكم الراشد يمكن اعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة ومحتوى هذا المفهوم،وهو ما يتضح أساسا عند التعرض للتعريفات المختلفة المتعلقة به .

_ يقدم " البنك الدولي " تعريفا للحكم الراشد استنادا إلى التأثيرات الاقتصادية الكلية لتسيير الموارد العمومية في الدولة، وبذلك " فالبنك الدولي" لا يربط مفهوم الحكم الراشد بجوانب سياسية لأنه يعبر وفقا لهذا التعريف: " الحالة التي من خلالها يتم إدرا ك الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية "[27].

يعرفماركو، رينجيون وتيبيولتMarcou, Rangeon et Thiebault "الحكم الراشد بأنه الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية تتضمن الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة حيث من هذه التعريفات يبرز بان الحكم الراشد ما هو آلية لتسيير الحكم تهدف إلى تفعيل عملية التنمية في المجتمع وفق مبدأ المساءلة والشفافية وتكريس القانون ،وهذا بمشاركة ثلاث فواعل أساسية متمثلة في الدولة ،القطاع الخاص والمجتمع المدني، فهو يعبر عن شكل جديد من التسيير الفعال والمشترك بين الإدارة العامة والخواص وتجمعات المواطنين، من اجل تحسين الفعل الحكومي عبر تقاسم المسؤوليات

2-فواعل الحكم الراشد:

يتضمن الحكم الراشد ثلاث قطاعات أو مكونات تتمثل في: _ الدولة . _ القطاع الخاص ._ المجتمع المدني.

2-1 -الدولة : إن الدولة باعتبارها حقيقة تاريخية لا يمكن فهمها إلا من منطلق تطوري منطقي، ونلمس الجدل القائم بين فقهاء القانون وعلماء السياسة في تحديد مفهوم لها فهناك من عبر عنها بأنها " نظام قانوني تترابط بداخله أجزاء المجتمع سياسيا".

وهناك من ينظر لها بأنها: " نظام يمثل القوة والسلطة التي يتمتع بها الحاكم "[28].

وفي هذا السياق المطلوب من الدولة كأحد الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد، أن تعمل على توفر البيئة السياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح بالمشاركة الشعبية و اعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة للهيئات اللامركزية لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف الاجتماعية والمؤسسات الرسمية

والحكم الراشد يحتم على الدول إعادة النظر في دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يلي :

_ القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق؛

_ حاجة المواطنين لمزيد من الاستجابة لاحتياجاتهم من قبل الدولة، فيكون المواطن مشاركا بالأنشطة التي تقوم بها الدولة من خلال لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية؛

_الضغوط العالمية التي تتحدى كيان الدولة والحكومة [29].

ففي ظل الدولة التي تتواجد فيها عملية التداول على السلطة، وتوفر الديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة وتعمل على خلق بيئة مساعدة، وهذه الوظائف تعنى ب[30] :

_ إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة؛

_ تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق ؛

_توفير الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية .

2-2- القطاع الخاص: يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة و المصارف ...الخ، وكذا الإطار غير المؤطر في السوق. فالدولة لها قوة كبيرة في تحقيق التنمية لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فالتنمية البشرية الفعالة تتوقف على خلق فرص العمل الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة، من هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن " القطاع الخاص " يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل والتخفيف من البطالة.

2-3-المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما لمفهوم الدولة العصرية بحيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وانما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من: أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني .

الشكل رقم (01): الأطراف الفاعلة في الحكم الرا شد

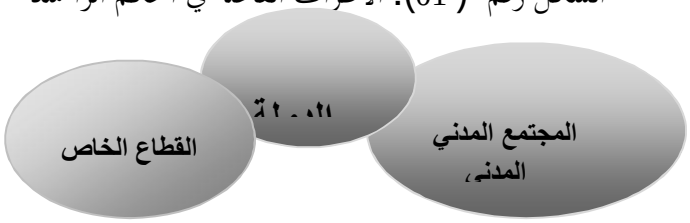

- المصدر : زهير عبد الكريم الكايد ،الحكمانية :قضايا و تطبقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003ص44.

وبالتالي يمكن القول أن الحكم الراشد يقتضي تفاعل وترابط الفواعل الثلاث : الدولة،القطاع الخاص ، المجتمع المدني . فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على رفع القدرة الاقتصادية للدولة وزيادة دخل الأفراد وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي، في حين يهيئ المجتمع المدني البيئة التفاعلية بين الإطار الحكومي والمجتمع.

ثالثا: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية وفق مبادئ الحكم الراشد:

1- شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية فلا بد من توافر مجموعة من الشروط المتمثلة في :

- شروط سياسية وقانونية: نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية، وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديدا فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي، لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسئول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية ،كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع

المدني، كما أنه لابد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية[31].

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، فتوفر بنية مؤسسية (الناحية الهيكلية) ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة التنمية المحلية.

- شروط اقتصادية : إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دور أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات" حلول مفصلة للقضايا"، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.
- شروط ثقافية : إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان، والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه [32] ، والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تأكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة ،إذا فتوفر مجموعة

القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تستند على قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة ، حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية و رشادة.

2- آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية: هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية الاجتماعية، تتمثل في:

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن و وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:[33]

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين و إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء

- إصدار تقرير دوري حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.

- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:

- المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

- إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير دوري يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان

- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات

- إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا سيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية، أي تجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية، هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي.

- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" "المجتمع المدني" بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته،فمن المهم التركيز على ثقافة التطوع والمفهوم يشير إلى قيم واتجاهات وسلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم، ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

- الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي، فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع وتعلى من قيمة الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية الديمقراطية، ومن ذلك نذكر:

- احترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل

- المصداقية والمحاسبة

- احترام احتياجات ومشكلات المجتمع

- الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني

- إدارة المنافسة والصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر

-التوجه إلى تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات

-ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية ومشاركة المستفيدين في توجهات المنظمات

3- مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني في برامج ومشاريع التنمية المحلية

إرتبطت المشاركة المجتمعية أي إسهامات المجتمع المدني التطوعية المحلية بمفهوم التنمية المحلية، وهذه الأخيرة عرفت على إنها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الإدراك السليم للخصائص المحلية والاسترشاد بالسياسات الإقليمية والقومية التي تقتصر عادة على الأهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز أهداف مؤسسات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المحلية هي:

- توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة وتشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.

- تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية

3-1 - أدوار وأهمية المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشاركتهم الايجابية للجهود الحكومية في التنمية [34]، ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية
- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.
- القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.
- تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.
- الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات
- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.
- الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.
- تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.
- تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.
- تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

وانطلاقًا من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء.

ولقد أصبح العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، إذ برزت في علوم الاجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل :المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الاجتماعية، الاعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات.، وأصبحت هناك علوم الاجتماع تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب كما تدرجت تلك الجمعيات من محلية على مستوى الحي أو القرية إلى وطنية إلى إقليمية إلى دولية وبرز العديد من التشريعات لتنظيم ذلك.، واستنادا إلى ذلك اعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الارتكاز لتنمية المجتمع والرافد الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة الفعالة للاستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية ،كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل فئات من المجتمع إلى مؤسسين وقادرين على تحويل طموحاتهم البسيطة إلى واقع فعلي سواء كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتبرز أهمية ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأساس في:[35]

1- المشاركة الشعبية الاجتماعية: المشاركة الاجتماعية قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي، وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية، ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينتظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية.

وعلى ذلك تكون المشاركة عملية مجتمعية توجه جهود كل من السكان والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات بأقصى ما يمكن، إن الفكرة المحورية التي تربط تعريفات المشاركة وتوجهات الباحثين والعلماء تدور حول عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي وكونها تتطلب قدرا من مشاركة الأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب، وفي تنفيذ السياسات التي تؤدي إليه، فالبعد الاجتماعي هو الهدف النهائي لعملية المشاركة. .

- خصائص المشاركة الشعبية: لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

- تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أومن جانب واضعي الخطة.
- تزداد الفاعلية أيضا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابا للواقع وإمكانات تغيره.
- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
- انضمام الأفراد إلى الجمعيات المحلية كجمعيات تطوعية بدافع من إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل ىالجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

2-3 - العمل التطوعي: التطوع هو الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولا بالنفس أو المال، ظهر التطوع كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر، في سبيل سعادة الآخرين، ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج.العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية ولكن هناك دوافع تحث على التطوع، وتهيئ له المناخ لعمل مثمر، والمتطوع لا يعمل في فراغ، ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع، وحتى تكون الحركة مفيدة، ولصالح المجتمع يجب أن تنظم.

-العمل التطوعي التلقائي: وهو العمل العام الذي يعمل في النور لصالح المجتمع ومعه، من أجل تحقيق الغايات والأهداف العليا. وتنظيم أعمال التطوع الاجتماعي يكون في شكل تنظيمات أهلية، أو ما عرف على تسميته عادة باسم الجمعيات أو الهيئات الخاصة والجمعيات الأهلية، قد تكون فئوية، أي تهتم بفئة معينة عمالية أو مهنية، وتسعى من خلال تجمعها

لخدمة هذه الفئة ومن ثم خدمة المجتمع، أو تكون تنظيمات مجتمعية لخدمة البيئة، ، و ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي: [36]

- على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع.
- تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع.
- التمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعين.
- تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أو توصيلها.
- توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.
- توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.
- إتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.
- إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.

خاتمة :

لقد أصبح دور المجتمع المدني وفق نظرة الحكم الراشد حلقة هامة وضرورية بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية والتنموية ، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساس لتكريس الديمقراطية الحقيقية من خلال المشاركة والرقابة ، أما من الناحية التنموية فإن دوره يبرز من خلال المساهمة في تصور فعلي لأولويات التنمية في المجتمعات المحلية ، كم يبرز من خلال تحمل جزء من أعباء التنمية كالتعليم ،الصحة، سد بعض الحاجيات من خلال المشاركة التعبوية التطوعية . ولتفعيل هذا الدور لابد من توفر الشروط التالية:

- توفير الجو المناسب من خلال اعتبار منظمات المجتمع المدني شريك فعال في التنمية المحلية وليس طرف صراع من وجهة نظر مسؤولي الجماعات المحلية.
- اضفاء الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على عمل المجالس المحلية.
- لا بد من أن تكون قيادات المجتمع المدني واعية بضرورة التغيير والعمل الجدي والتزيه ،وتشكل القدوة والمثل لمنتسبي هذه المنظمات مناجل ترقية المجتمع المحلي.
- توفير برامج تدريبية وتكوينية لقيادات المجتمع المدني تتعلق بكيفية ممارسة العمل التعبوي التطوعي.
- مراقبة فعاليات هذه المنظمات ولو تطلب الأمر اقصاء تلك التي تتميز بالتسيب في ممارسة الدور المنوط بها.

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد

المراجع والهوامش:

[1]-محمد منير حجاب ، الإعلام والتنمية الشاملة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر ، 2003 ، ص32.

[2]- عبد الرحمن العيسوي ، الإسلام والتنمية ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر،دون سنة ، ص ص 11- 12.

[3]-سعد طه علام ، التنمية والدولة ، ط 2 ، دار طيبة، القاهرة،مصر، 2004 ، ص 10.

[3]-أمينة، فلاح ؛ " دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا ".مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري _ قسنطينة _،2011،ص62.

[5]-عبد الكريم دكروب، التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية. مجلة دراسات عربية العدد (43)، المغرب ،فيفري 1991،ص ص 32 ،.

[6]- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2000 ، ص 19

- سبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص نقود وتمويل،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة 2005/2004، ص27.

[7]بسكرة،

[8]-منال طلعت محمود ، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2003 ، ص 203

[9] - خيضر خنفري ،تمويل التنمية المحلية"واقع وافاق"،اطروحة دكتوراه،تخصص:التحليل المالي،فرع العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 2010-2011،ص26.

[10]-علي خاطر شطناوي ، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 97

[11]-نفس المرجع، ص 97.

[12]-جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص 03.

[13]-أيمن عودة المعاني ، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 19.

[14]-نفس المرجع، ص ص 139– 140.

[15]اجتماع التنمية،كلية العلوم الانسانية و -محمد خشمون،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية،"دراسة ميدانية على بلديات ولاية-قسنطينة"،اطروحة دكتوراه علوم،تخصص علم العلوم الجتماعية،جامعة منتوري،قسنطينة،2010-2011، ص102

[16]-محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، ط 2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،1988 ،ص 148.

[17]-حسن إبرا هيم عيد، درا سات في التنمية والتخطيط ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، ج م ع ، ص 64

[18]-رشاد أحمد عبد اللطيف،تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، ج م ع ،1995،ص123.

[19]-محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط 2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986 ، ص 247.

[20]- نفس المرجع ،ص 152.

[21]-عبد المنعم شوقي، تنمية المجتع وتنظيمه، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982 ، ص 108.

[22]- بليوز الطاهر،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد15 ،2006، جامعة بسكرة،ص207.

[23]- مولودمسلم"المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية"، العدد 9، جانفي 2004، جامعة بسكرة، ص 301.

[24]- محمد،السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي"، مجلة العربي. العدد 447 . فبراير. 1996 . ص29.

[25]-رمزي أحمد مصطفى،الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية،مصر،2008،ص41.

[26]-احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت،لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ،ص ص32-37.

[27]- زهير عبد الكريم الكايد ؛ الحكمانية: قضايا وتطبيقات: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2003 ، ص ص9-10.

[28]-صالح زياني ؛ " تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر ". مجلة العلوم الإنسانية . العدد 17،2007،. جامعة بسكرة ،ص 89.

[29]-زهير عبد الكريم الكايد : مرجع سابق، ص46.

-ليلى لعجال؛واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص : علوم سياسية وعلاقات دولية ،جامعة منتوري قسنطينة، ص47.[30]

[31] - عبد السلام عبد اللاوي،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011، ص78

[32]- صالح زياني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الإنسانية،العدد9، جانفي 2004، جامعة بسكرة ،ص 72.

- نفس المرجع.ص72 [33]

[34]- عبد السلام عبد اللاوي ،مرجع سابق،ص ص82-83.

1 أبو حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني. مجلة عالم الفكر، العدد الثامن،الكويت، مارس 2005 ،ص7 -[35]

[36]-عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق،ص87.